أثر المعنى اللّغوي في إيجاد بعض المفاهيم والأحكام اللّغويّة الزائفة

د. فوزي حسن الشايب
كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن

الملخّص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض المفاهيم والأحكام اللّغويّة التي بُنيت على أساس المعنى اللّغويّ، لا على أساس الحقيقة العلميّة، ولا الواقع اللّغويّ، ممّا جعلها مجانبة للصواب، وذات أثر سيّئ في الدرس اللّغويّ عامّة. ولتوضيح الأمر، عرض البحث نماذج من تلك المفاهيم والأحكام، من مختلف المستويات اللّغويّة: الصوتيّة، والصرفيّة، والنحويّة، وذلك من خلال أمثلة منها على كلّ مستوى، تنبيهاً للباحثين والدارسين على زيفها، واطّراحها، خدمة للحقيقة العلميّة أوّلاً، وتخليصاً للدرس اللّغويّ من آثارها السيّئة آخراً.

مقدمة

يلحظ الدارس المدقّق للّغة، بمختلف مستوياتها: الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة، أنّ هناك بعض المفاهيم والأحكام قد بُنيت على أساس المعنى اللّغويّ، لا على أساس الحقيقة، أوالواقع اللّغويّ، ممّا تسبّب في وجود أخطاء، عانى منها الدرس اللّغويّ كثيراً، ولا يزال. وهذا ما دفعنا إلى كتابة هذا البحث لتنبيه الباحثين والدارسين عليها، وتخليص الدرس اللّغويّ من آثارها السيّئة، ونعرض فيما يأتي عيّنة من هذه المفاهيم والأحكام على مختلف المستويات:

أوّلاً: المستوى الصوتيّ

من المفاهيم والأحكام الصوتيّة المبنيّة على أساس المعنى اللّغويّ ما يأتي:

أ – الزعم بأنّ نطق الصوت المهموس، أخفّ من نطق الصوت المجهور. وهذا ما كان سيبويه (180ه) قد نصّ عليه، وقرّره قديماً بقوله:" والمهموس أخفّ من المجهور"[1]، وعلى أثر سيبويه، قال الرضي الإستراباذيّ(686 ه): "والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدّة والجهر"[2]. ولا شكّ في أنّ هذا الحكم قد بُني على أساس المعنى اللّغويّ للجهر والهمس؛ فالجهر رفع الصوت، والهمس خفض الصوت أو إضعافه، وبناء على ذلك أفتَوْا بأنّ الصوت المجهور أكثر إجهاداً في النطق من الصوت المهموس، فالصوت المجهور صوت قويّ، والمهموس صوت ضعيف، وقد علّل مكّي بن أبي طالب(437 ه) ذلك بقوله: "وإنّما لُقّب هذا المعنى بالجهر؛ لأنّ الجهر: الصوت الشديد، فلمّا كانت في خروجها كذلك، لُقّبت به؛ لأنّ الصوت يُجهر بها لقوّتها"[3]، ولذلك وُصف الصوت المجهور بأنّه صوت قويّ[4]. وفي الواقع إنّ الصوت المجهور صوت

(1) الكتاب، 4/450.

(2) شرح الشافية، 3/275.

(3) الرعاية، ص93.

(4) المرجع السابق، نفس المكان.

قويّ حقّاً، ولكنْ في قوّة الإسماع فقط، وليس في الطاقة المبذولة في النطق كما يُفهم من كلامهم.

والذي جعل العلماء القدامى، وكثيراً من المحدثين، يذهبون إلى أنّ الصوت المجهور أكثر إجهاداً في النطق من المهموس، هو تعريف سيبويه للصوت المجهور بأنّه: "حرف أُشبع الاعتماد في موضعه ..."[5]. لقد فُهم "إشباع الاعتماد" ههنا خطأً بأنّه طاقة، أوقوّة زائدة يتطلّبها نطق الصوت المجهور، وأنّ هذا الإشباع هو السبب في قوّة الصوت وعلوّه [6]، وبناءً عليه، ذهب إبراهيم أنيس(1906–1977م) إلى أنّ مفهوم "إشباع الاعتماد" في تعريف سيبويه مناظر، ومكافئ علميّ للمصطلح الغربيّ: "Sonority"[7] أي قوّة الوضوح السمعيّ. وهذا منه– رحمه اللهّ– غاية في البعد والغرابة؛ ذلك أنّ إشباع الاعتماد في كلام سيبويه إنّما يعني قوّة الاتصال لأعضاء النطق بعضها ببعض في مخرج الصوت؛ إذ الاعتماد لغة هو الاتّكاء، أي الاتصال، وهذا ما يحصل في نطق الصوت الشديد، ولا علاقة لإشباع الاعتماد بالجهر والهمس. إنّ إشباع الاعتماد، أي قوّة الاتصال هو معلم من أهمّ معالم الصوت الشديد لا المجهور[8]، ولهذا يُعرّف الصوت الشديد بأنّه "الصامت الذي يقتضي نطقه انحباساً تامّاً لكتلة من الهواء"[9]. وانحباس الهواء، هو النتيجة الطبيعيّة لإغلاق مجرى الهواء بشكل محكم، بسبب اتصال عضو من أعضاء النطق بآخر، في مكان ما من جهاز النطق. ومن الواضح تماماً، أنّ تعريف سيبويه للمجهور، بأنّه: "حرف أُشبع الاعتماد في موضعه"، فيه خلط، والتباس واضحان بين الصوت المجهور والشديد، فهما يتفقان عنده في خاصّيّة المنع؛ منع النَّفَس مع المجهور، ومنع الصوت مع الشديد، ومن المعروف أنّ النَّفَس، أي الهواء، هو المادّة التي يتكوّن منها الصوت، ولا

(5) الكتاب، 434/4.

(6) شرح الشافية، 258/3.

(7) الأصوات اللّغويّة، ص124-123.

(8) محاضرات في اللّسانيّات، ص72-71.

(9) المرجع السابق، ص160.

ندري على أيّ وجه يمكن أنْ يُفرّق بين الشيء والمادّة التي هو مصوغ منها، وهذا يجعلنا لا نعرف على وجه الدقّة الفرق الذي أقامه سيبويه بين النَّفَس والصوت. وقد تنبّه لهذا الخلط، وأشار إليه، غير واحد من اللّغويّين المحدثين؛ قال المستشرق: شاده آرتور(1883–1952م): "شعر سيبويه أو أحسّ بأنّ الحروف المجهورة لها مميّز يعمّها، وللمهموسة مميّز آخر يعمّها، ولكنّه لم يُلمّ بحقيقة الأمر"[10]، وقال محمّد المبارك (1912–1981): "ويبدو أنّ بين التقسيمين السابقين تداخلاً والتباساً. وقد قالوا: إنّ الفرق بينهما أنّ المجهورة تمنع النَّفَس، والشديدة تمنع الصوت، ولكنّ هذا التفريق غير واضح وضوحاً تامّاً"[11]، وقال كمال بشر(1921–2015م): "يبدو لي أنّهم – بدءاً من شيخهم سيبويه – خلطوا في التعريف، وتحديد مصطلحاتهم بين الجهر والشدّة من ناحية، والهمس والرخاوة من ناحية أخرى ... وهكذا لم يتبيّن لنا الفرق بوضوح بين المجهور والشديد... وهكذا يرى الدارس المدقّق أنّه من الصعب التفريق بين أفراد القبيلين(الجهر والشدّة+ الهمس والرخاوة) تفريقاً يمكن الاعتماد عليه أو الاستئناس به"[12]"، وعقّب رمضان عبد التوّاب (1935–2001م) على تعريف سيبويه بقوله:" فإنّ تعريفه للشديد يقرب جدّاً من تعريفه للمجهور، كما يقرب تعريفه للرخو من تعريفه للمهموس كذلك"[13]. وكنّا قد أشرنا إلى هذا الخلط عند سيبويه في غير موضع[14]. وفي الواقع، إنّ سيبويه – وإنْ كان قد اقترب أكثر من غيره في فهم الصوت المجهور والمهموس– فإنّه لم يُدرك حقيقة المجهور حقّ الإدراك؛ وذلك لعدم معرفته بالسبب الحقيقيّ المسئول عن حدوث الجهر، ألا وهو تذبذب الأوتار الصوتيّة في الحنجرة[15].

(10) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص13.

(11) فقه اللّغة وخصائص العربيّة، ص51.

(12) علم الأصوات، ص177-176.

(13) المدخل إلى علم اللّغة، ص 39.

(14) محاضرات في اللّسانيّات، ص71، وينظر: بحث : "كتاب سيبويه بتحقيق : عبد السلام هارون، ملحوظات ومآخذ"، مجلّة اللّسان العربيّ، العدد: 76، الرباط، 2016 م.

(15) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا، ص13.

والأمر – بالنسبة إلينا– على العكس ممّا ذهب إليه القدماء تماماً، فالصوت المجهور أيسر نطقاً، وأقلّ إجهاداً من نطق المهموس، وهذا ما أكّده غير واحد من اللّغويّين المعاصرين، فقد نصّ سوسير(1857–1913م) على أنّ نطق الصوت المجهور أيسر من نطق المهموس[16]، وقال عالم الصوتيّات الإنجليزيّ المشهور: دانيال جونز Daniel Jones(1881–1967م): "ينبغي أنْ نلاحظ، أنّ الأصوات المجهورة تُنطق عادة بقوّة هواء زفير أقلّ من الصوامت المهموسة"[17]، وقال روبنز Robins (1921–2000): "تُنطق الصوامت المجهورة – على وجه الخصوص– بلين أكثر، وبقوّة نفس، وشدّة عضليّة أقلّ من الصوامت المهموسة المقابلة"[18]، ومن الوسط العربيّ، قال محمود السعران(1922–1963م): "وممّا هو جدير بالملاحظة، أنّ الصوامت المهموسة يحتاج نطقها إلى قوّة من إخراج النفس... أعظم من التي يتطلّبها نطق الصوامت المجهورة"[19]، ويرجع ذلك إلى أنّه مع نفس قوّة هواء الزفير، فإنّ تذبذب الأوتار الصوتيّة مع الأصوات المجهورة يُخلخل، أو يُضعف ضغط الهواء في التجاويف فوق الحنجريّة، فيقلّل بذلك القوّة، أو الطاقة اللّازمة لنطق الأصوات المجهورة[20].

ب – مصطلح الإدغام

من أبرز الأمثلة على الأثر السيّئ للمعنى اللّغويّ في إيجاد مفاهيم زائفة، مصطلح الإدغام. فالإدغام لغة هو الإدخال، جاء في معجم العين: "وأدخلت الفرسَ اللّجامَ: أدخلته في فيه"[21]. وقد شقّ هذا المفهوم اللّغويّ طريقه من اللّغة إلى الأصوات، فعرّفوا الإدغام صوتيّاً بأنّه إدخال حرف في حرف، قال الخليل

(16) المدخل إلى علم اللّغة، ص225.

(17) Jones, Daniel, An outline of English phonetics, p. 43.

(18) Robins, R, H, General Linguistics, 2nd edition, p. 93.

(19) علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربيّ، ص 164.

(20) Robins, General Linguistics, p. 93.

(21) معجم العين 4/395 (دغم)، وينظر : لسان العرب، والقاموس المحيط "دغم".

بن أحمد(175 هـ): "والدغمة: اسم من إدغامك حرفاً في حرف"[22]، وبدوره قال سيبويه:" الإدغام إنّما يدخل فيه الأوّل في الآخر، والآخر على حاله"[23]. وجاء في لسان العرب، والقاموس المحيط: "والإدغام: إدخال حرف في حرف"[24].

وفي الحقيقة، إنّ القول بإدخال حرف في حرف هو من البعد بمكان، بل هو مصطلح مضلّل؛ وذلك لأنّ الأصوات وحدات سمعيّة بسيطة، وليست مُغلّفاتٍ، ولا حِللاً يدخل بعضها في بعض، وإنّما هناك إمّا عمليّة اتّصال صوت بمثله، نحو: شَدَدَ← شَدْدَ← شَدّ، وإسقاط حركة أوّل المثلين، إنّما كان لاستثقال تكرير حرف من جنس الذي قبله؛ "لأنّ اللّسان عند التصويت، يحتاج إلى انبساط حركاته في نطقه، وإذا اقتصرعلى النطق من موضع واحد انحصر وثقل"[25]، وإمّا أنْ تكون عمليّة مماثلة بين المتقاربات، أو مخالفة بين المتحدات أو المتقاربات مخرجاً، والمتجانسات صفة، وأنا أرجّح عمليّة المخالفة التي قوامها حذف أوّل المتقاربين، والتعويض منه بإطالة الصوت الذي بعده، للدلالة على أنّ هناك صوتاً قد حُذف، وللمحافظة على الإيقاع المقطعي للكلمة، مثل: منْ رأيت ← منْ رّأيت (مرّأيت)، والمتصدّقون ← المصّدّقون، والشمس← والشّمس (وشّمس)، وهكذا.

ولكنّ القدماء عدّوا التشديد علامة للإدغام، ومن ثَمّ عدّوا المشدّد صوتين: ساكناً ومتحرّكا، قال الخليل بن أحمد: "اعلم أنّ الراء في: "اقشعرّ"، و"اسبكرّ" هما راءان، أُدغمت واحدة منهما في الأخرى، والتشديد علامة الإدغام"[26]. والصحيح أنّنا أمام صوت واحد طويل لا غير، ونحن وإنْ كنّا نجد العذر للقدماء في هذا الذي ذهبوا إليه، فإنّنا لا نجد لبعض المحدثين أيّ

(22) معجم العين "4/359 دغم".

(23) الكتاب 4/104.

(24) لسان العرب والقاموس المحيط، "دغم".

(25) شرح كتاب سيبويه،4/264 ، ويُنظر: التطوّر النحويّ للّغة العربيّة، ص34.

(26) معجم العين 1/49.

عذر البتّة في القول بأنّ المشدّد حرفان، كما يرى داود عبده، معوّلاً في ذلك على ما أسماه التحليل الذي يُفسّر الظواهر تفسيراً أفضل[27]. يعني بذلك اعتماد الناحية الوظيفيّة للأصوات، لا الواقع النطقيّ لها. والصحيح أنّه في مجال الأصوات يُعتمد الأساس النطقيّ، لا الوظيفيّ، ولذلك فإنّ جمهوراللّغويّين المحدثين يعدّون المشدّد صوتاً واحداً طويلاً، فالتشديد في الصوامت مدّ لها مقابل المدّ في الحركات[28]. وفي الواقع لم تكن هذه الحقيقة غائبة حتّى عن بعض القدماء أنفسهم، فهذا الرضي الإستراباذيّ يؤكّد هذه الحقيقة بقوله: "والذي أرى، أنّه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرج قويّ، سواء كان ذلك الحرف متحرّكاً نحو: يمدُّ زيد، أو ساكناً نحو: يمُدْ وقفاً"[29].

وممّا تجدر الإشارة إليه، أنّ الخليل بن أحمد الذي حكم على المشدّد بأنّه حرفان؛ ساكن فمتحرّك، هو نفسه الذي حكم عليه في موضع آخر بأنّه مدّ، أي حرف طويل، قال في العين: "ألا ترى أنّهم يقولون: صلّ اللّجام يصلّ صليلاً، فلو حكيت ذلك قلت: "صلَّ" تمدّ اللّام وتثقّلها، فالثقل مدّ"[30]. ومثل الخليل، تردّد بعض المحدثين أيضاً بشأن المشدّد، فالمستشرق برجشتراسر (1886–1932م) قد عدّه حرفين متماثلين متتاليين مدغمين تارة[31]، وعدّه حرفاً واحداً طويلاً؛ أي ممتدّاً تارة أُخرى[32].

والذي يبدو لنا أنّ الذي جعل القدماء يعدّون المشدّد حرفين، ساكناً فمتحرّكاً، لا حرفاً واحداً، هو عمليّة التقطيع في الشعر خاصّة، ذلك أنّنا في العادة نقطّع الفعل: "كَسَرَ" هكذا: كَ، سَ، رَ، وأمّا الفعل: "كَسَّرَ"، فلو قطّعناه

(27) دراسات في علم أصوات العربيّة، ص28-27

(28) اللّغة (فندريس)، ص49 ، ويُنظر :التطوّر النحويّ للّغة العربيّة، ص53

(29) شرح الشافية، 3/235.

(30) معجم العين، 1/56.

(31) التطوّر النحويّ للّغة العربيّة، ص34، 53.

(32) المرجع السابق، ص 53.

على غرار الأوّل، لكان هكذا: كّ، سَّ، رَ، وهنا نواجه محظوراً لغويّاً، ألا وهو ابتداء المقطع الثاني بصامت طويل(مشدّد)، وهذا لا تسمح به خصائص البنية المقطعيّة العربيّة؛ لأنّ المقطع فيها لا يجوز أنْ يبتدئ البتّة بصامتين، ولا بصامت واحد طويل(33)؛ ولذلك عومل الصامت الطويل ههنا معاملة صامتين؛ لأنّ الصوت الطويل صامتاً كان أو حركة، يقوم وظيفيّاً مقام صوتين قصيرين، ومن ثَمّ قُطِّع الفعل: "كَسَّرَ" هكذا: كَسْ، سَ، رَ، فلأجل التقطيع فقط عومل المشدّد وظيفيّاً معاملة صامتين، وإنْ كان من ناحية نطقيّة خالصة صوتاً واحداً طويلاً.

ونختم بالقول: إنّ فكرة إدخال حرف في حرف فكرة زائفة وباطلة، ومصطلح الإدغام تبعاً لذلك مصطلح مضلّل، وباطل. ولكنْ قد يعترض معترض على هذا الذي نذهب إليه، فيقول: لو لم تكن النون مدغمة في الياء والواو بعدها، فكيف نفسّر الغنّة في الواو والياء في قوله تعالى:" ومنْ يّهدِ اللهّ فهو المهتد"(الإسراء/ 97)، وفي قوله تعالى: "وما لهم من اللهّ منْ وّاق"(الرعد/ 34)، ونردّ بالقول: إنّ ما حصل ههنا هو مخالفة صوتيّة، قوامها حذف النون، والتعويض منها بمدّ أو تشديد الواو والياء بعدها، وأنّ كلّاً من الواو والياء قد نُطقت نطقاً أنفميّاً، أي بانخفاض الحنك اللّيّن، وتحرّر الهواء في أثناء نطقهما تبعاً لذلك من كلا التجويفين: الأنفي والفمويّ، ودخول الهواء في التجويف الأنفي هو المسئول مسئوليّة مباشرة عن حصول الغنّة، هذا هو التفسير العلميّ لذلك، وأمّا مسألة إدخال حرف في حرف فهي مسألة انطباعات، وتخيّلات لا أكثر ولا أقلّ، وهي في النهاية من جملة الانطباعات والتخيّلات التي ورثناها عن القدماء.

ج – حروف المدّ

من جملة المفاهيم التي يجب التخلّص منها، واطّراحها كلّيّة مصطلح: حروف المدّ (واي) الذي ترك أسوأ الأثر في الدراسة الصرفيّة خاصّة، واللّغويّة عامّة. والحرف لغة هو: الطرف أو الجانب، وبه سُمّيت حروف الأبجديّة؛ لأنّها

(33) أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، ص72

أطراف الكلمة[34]؛ أي أجزاؤها، ومكوّناتها. ولمّا كانت الحركات الطويلة تُكتب في صُلب الكلم، عُدّت حروفاً، ولامتداد النطق بها سمّوها حروف المدّ، وعدّوها حروفاً مشكّلة بالسكون، وحركة ما قبلها من جنسها هكذا: قَالَ، ويَقُوْلُ، وقِيْلَ، وهذا وهم كبير، ولو كان الأمر كما وصفوا، لوجب أنْ يكون وزن: قَالَ: فَعْلَ، ويَقُوْلُ: يَفُعْلُ، وقِيْلَ: فِعْلَ، ولكنْ لا أحد منهم يزنها على هذا النحو.

وإلى جانب الرسم الكتابيّ، فإنّ الذي جعلهم يعدّون الحركات الطويلة حروفاً، هو أنّ النظام الصوتيّ للعربيّة يتكوّن عندهم من الحروف(الصوامت) فقط؛ ولهذا كانت قائمة الجرد الصوتيّة للعربيّة عندهم قائمة بتراء تقوم على ساق واحدة، قال الخليل بن أحمد: "في العربيّة تسعة وعشرون حرفاً، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً، لها أحياز ومدارج، وأربعة جوف، وهي: الواو والياء والألف والهمزة اللّيّنة"[35]. وهذا هو أيضاً ما نصّ عليه سيبويه، وابن جنّي [36]، وغيرهما[37]. وقد جعلها المبرّد(285 هـ) ثمانية وعشرين فقط، مسقطاً الهمزة؛ لأنّه ليس لها صورة ثابتة[38]، وهي كذلك ثمانية وعشرون حرفاً، بعدد منازل القمر، عند المتكلّمين وعلماء النظر، ولكنْ بإسقاط الألف[39].

إنّ إسقاط الحركات: قصيرة، وطويلة من قائمة الجرد الصوتيّة عند القدماء ترك أسوأ الأثر في الدراسة الصوتيّة والصرفيّة خاصّة، واللّغويّة عامّة. لقد أثبتوا وجود الحركات القصيرة، ولكنْ بوصفها عناصر ثانويّة مساعدة للنطق فقط، لا على أساس أنّها وحدات أساسيّة في النظام الصوتيّ، فهي عندهم

(34) لسان العرب، "حرف"، ويُنظر: الكلّيّات، ص393.

(35) معجم العين، 1/57.

(36) الكتاب 431 /4 ويُنظر: سرّ صناعة الإعراب، 1/41.

(37) الرعاية، ص72.

(38) المقتضب، 1/192.

(39) رسائل إخوان الصفا، 1/393.

عناصر زائدة، الغرض منها تمكين النطق بالحروف فقط، فهي في تصوّرهم أشبه شيء بالمِلاط الذي تُثبّت به الحجارة، أو قوالب الطوب في بناء الجدران، وهذا ما نصّ عليه الخليل، قال سيبويه: "وزعم الخليل أنّ الفتحة، والكسرة، والضّمّة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"(40). وهذا للأسف خلل كبير؛ لأنّ الحركات قصيرة كانت أو طويلة، هي عناصر أساسيّة في النظام الصوتيّ للعربيّة، وغيرها من اللّغات.

والذي نخرج به من كلامهم، هو أنّ مدّ الصوت؛ أي إطالته مقصور على ما سمّوه بحروف المدّ، قال مكّي بن أبي طالب: "وإنّما سُمّيت بحروف المدّ؛ لأنّ مدّ الصوت لا يكون في شيء من الكلام إلّا فيهنّ"(41). وهذا خطأ كبير، فالأصوات – صوامت كانت أو حركات – كلّها قابلة للمدّ، والتشديد في الصوامت مدّ لها كما أسلفنا.

وقد أدرك القدماء وثاقة الصلة بين الحركات القصيرة، وما سمّوه حروف المدّ، حيث عدّوا الحركات القصيرة أبعاضاً منها، قال سيبويه: "فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو، فكلّ واحدة شيء ممّا ذكرت لك"(42)، وقال ابن جنّي: "اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المدّ واللّين، وهي الألف والياء والواو، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمّة بعض الواو"(43). وكلامهم هذا يقطع بأنّ الحركات القصيرة أجزاء من حروف المدّ، وهذا واضح بما فيه الكفاية في قول سيبويه أيضاً: "فأمّا الأحرف الثلاثة [يقصد: و.ا.ي] فإنّهنّ يكثرن في كلّ موضع، هنّ لكلّ مدّ، ومنهنّ كلّ حركة"(44). وأصالة الحروف للحركات قد نصّ عليها السيرافيّ (368 هـ) أيضاً،

(40) الكتاب، 242-241 /4.

(41) الرعاية، ص101.

(42) الكتاب، 4/242.

(43) سرّ صناعة الإعراب، 1/17.

(44) الكتاب، 4/318.

واحتجّ لها بقوله: "والدليل على أنّ الأصل حروف، أنّه يجوز أنْ يوجد حرف ولا حركة، وهو الحرف الساكن، ولا يجوز أنْ توجد حركة في غير حرف"[45]. وهذا وهم كبير، بل خطأ جسيم، ذلك لأنّنا لا ننطق أصواتاً مفردة، وإنّما ننطق مسكوكات لغويّة، وأصغر مسكوكة لغويّة، أيْ أصغر وحدة نطقيّة، هي المقطع، والمقطع في حقيقة أمره عبارة عن هرم صوتيّ، قمّته في العربيّة دائماً وأبداً الحركة، وقاعدته هي الصوامت (الحروف)، فلو أخذنا على سبيل المثال الفعل: "يَدْرُسُ" لوجدناه يتكوّن من ثلاثة مقاطع، هي: مقطع متوسّط مقفل (ص ح ص) هو المقطع الأوّل(يَدْ)، يتلوه مقطعان قصيران (ص ح)، هما: "رُ"، و"سُ". والمقطع الأوّل (يَدْ) قمّته الفتحة، والياء هي القاعدة الأولى له، والدال المشكّلة بالسكون هي قاعدته الأخرى، والقاعدتان مرتبطتان بالقمّة، وملتحمتان بها نطقيّاً، فلا وجود نطقيّاً لصامت دون حركة، ولا وجود لحركة أيضاً دون صامت. وعليه، فالقول بأنّ الصامت (الحرف) قد يوجد ولا حركة معه، قول مجانب للصواب، فهو مرفوض جملة وتفصيلاً؛ لأنّه ناجم عن التأثّر بالصورة الخطّيّة للكلمة، والمعوّل عليه ههنا هو النطق لا الكتابة. وبصدد مسألة الأصالة هذه، خالف بعضهم هذا الذي ذهب إليه سيبويه، وابن جنّي، وأكثر اللّغويّين، من القول بأصالة الحرف للحركة، وذهب في المقابل إلى أنّ الحركات، أصل لِما يُسمّى بحروف المدّ، مستدلّين على ذلك بأنّ الحركة متى أُشبعت نشأت منها حروف المدّ، وبأنّ العرب قد استغنت في بعض كلامها بالضمّة عن الواو، وبالكسرة عن الياء، وبالفتحة عن الألف[46]، وذهب بعض أهل النظر إلى أنّ الحركات القصيرة، وحروف المدّ، نوعان مستقلّان، وليس أحدهما مأخوذاً من الآخر؛ إذْ لم يسبق أحد الصنفين الآخر[47].

وإذا ما سلّمنا للقدماء جُزافاً واعتباطاً بما سمّوه حروف المدّ، وأنّ الحركات أبعاض منها، فإنّ السؤال الذي يفرض نفسه علينا بقوّة هو: كيف

(45) شرح كتاب سيبويه،5/131

(46) الرعاية، ص83-82

(47) المرجع السابق، ص84 .

يجوز لجزء الشيء أنْ يكون من غير جنسه؟ كيف تكون الحركة جزءاً من حرف؟ وجزء الشيء عقلاً وعُرفاً ومنطقاً، لا يكون إلّا من جنس الشيء الذي هو بعضه؛ فجزء الحركة حركة، وجزء الحرف حرف، وقديماً كان اللّغويّ الهنديّ المشهور؛ بانيني – Pānini (BC.250–350) قد نصّ على أنّه لا تجانس بين الحركات والصوامت حتّى لو وُجد اتحاد في مكان النطق، وفي مقدار الجهد"[48].

وإذا كان القدماء لم يُوفّقوا في التمييز بين الحركات الطويلة والحروف، فإنّ اللّغويّين المحدثين يُجمعون على عدّ ما يُسمّى بحروف المدّ حركاتٍ طويلة، ولكنّ الذي يؤخذ على المحدثين أنّهم قصروا الفرق بينهما على الكميّة فقط؛ أي المدّة الزمنيّة التي يستغرقها نطق كلّ منهما، قال كمال بشر: "إنّ التجارب العلميّة المعمليّة أثبتت بكلّ تأكيد أنّ القبيلين من نسيج واحد، وليس بينهما من فرق إلّا في الكمّيّة؛ أي القصر والطول"[49]، وهذا ما نصّ عليه أيضاً كلٌّ من إبراهيم أنيس، وتمّام حسّان[50]، وهذا ما قطع به رمضان عبد التوّاب بقوله: "والفرق بين الحركات القصيرة والطويلة، فرق في الكمّيّة لا في الكيفيّة"[51].

والصحيح أنّ الفرق بين القبيلين هو فرق في الكمّيّة، وفي الكيفيّة، أي في النوعيّة أيضاً، وإنْ كان الفرق في النوعيّة لا يُحسّ به كثيراً كما يُحسّ بالكمّيّة، ذلك أنّ الذي يُكسب الحركة نوعيّتها هو الحزم الصوتيّة، أو المكوّنات الموجيّة(formants) الخاصّة بها. وقد اتفق العلماء على أنّ هناك مكوّنين موجيّين أساسيّين مسئولين عن الطابع الخاصّ المميّز لكلّ نوع حركيّ، وهذان المكوّنان الموجيّان يُعزيان إلى غرفتي الرنين في جهاز النطق، وهما التجويفان: الحلقيّ والفمويّ[52]، فلو كان الفرق بين الحركات القصيرة والطويلة كمّيّاً فقط، لوجب

(48) البحث اللّغويّ عند الهنود، ص49.

(49) علم الأصوات، ص422

(50) الأصوات اللّغويّة، ص38، ويُنظر : مناهج البحث في اللّغة، ص159

(51) المدخل إلى علم اللّغة، ص 96

(52) علم الأصوات (مالمبرج)، ص23

أنْ تتطابق تردّدات المكوّنات الموجيّة للحركات القصيرة مع تردّدات المكوّنات الموجيّة للحركات الطويلة، ولكنّ الدراسة العلميّة المستعينة بالتقنيات الحديثة كأشعّة "إكس – x"، أثبتت عدم تتطابق تردّدات المكوّنات الموجيّة للحركات القصيرة مع تردّدات المكوّنات الموجيّة للحركات الطويلة، كما هو موضّح في الرسم الآتي(53):

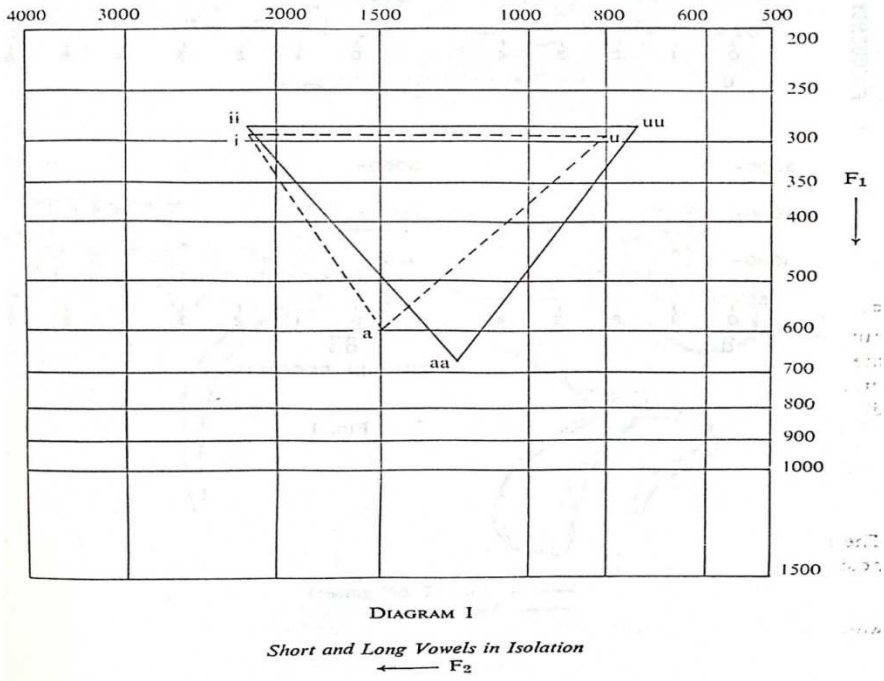

DIAGRAM I

Short and Long Vowels in Isolation

إنّ عدم تطابق تردّدات المكوّنات الموجيّة بين الحركات القصيرة، ونظيرتها الطويلة، يعني بكلّ وضوح، أنّ حجم التجويفين: الحلقيّ والفمويّ مع الحركات القصيرة ليس مماثلاً لحجمهما مع الحركات الطويلة، وتبعاً لذلك، فهما مختلفتان نوعيّاً إلى جانب اختلافهما كمّيّاً.

(53) Al- Ani, Arabic Phonology, p. 25.

ثانياً: أثر المعنى اللّغويّ على المستوى الصرفيّ

يتجلّى أثر المعنى اللّغويّ على المستوى الصرفيّ في مفهوم الزيادة على الأبنية الصرفيّة، فالزيادة لغة هي: أنْ ينضمّ إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر(54) ؛ أي شيء خارجيّ ليس منه. هذا هو معنى الزيادة مطلقاً، ولكنّ الزيادة الصرفيّة، زيادة مقيّدة بالأبنية الصرفيّة فقط، والمقيّد غير المطلق، وللأسف خلط القدماء بين الزيادة الصرفيّة المقيّدة، والزيادة المطلقة؛ فالزيادة الصرفيّة، هي تلك التي تلحق بالصيغة، وتُحدث فرقاً في المعنى؛ لأنّ الزيادة في الصرف إذا لم تكن لغرض لفظي كالإلحاق، ولا لمعنى كانت عبثاً(55). هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإنّ القدماء لم يميّزوا بين الزيادة الخارجيّة الناجمة عن إضافة عناصر جديدة إلى الصيغ الصرفيّة، والزيادة الداخليّة الناجمة عن تنمية، أو مدّ عنصر من عناصر الصيغة نفسها. ولتوضيح هذا كلّه، نورد- كمثال على ذلك - أبنية الفعل الثلاثّيّ المزيد حسب وصفهم.

بالرجوع إلى كتب الصرف التقليديّة، القديمة منها والحديثة، نجد أنّ الفعل الثلاثي المزيد هو من حيث الزيادة على ثلاثة أنواع (56)، هي:

أ - **الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف**، وقد ذكروا أنّ له ثلاثة أبنية، هي:

1 - أفعلَ، مثل: أخرجَ

2 - فاعل، مثل: كاتبَ

3 - فعّل، مثل: علّمَ

(54) الكلّيّات، ص487

(55) شرح الشافية،3 /8 1

(56) المنصف، 1/72، ويُنظر: شرح الشافية،113-1/83 ، ودروس التصريف، ص86-70 ، وشذا العرف في فنّ الصرف، ص39-38، والمنهج الصوتيّ للبنية العربيّة، ص73-70

والزيادة بحرف لا تصدق – في الواقع– إلّا على بناء: "أفعلَ" فقط، حيث زيدت الهمزة على بنية الفعل، أمّا البناءان الآخران، فليسا مزيدين بحرف، وإنّما هو مجرّد مدّ لحركة فاء الفعل في: "فاعلَ"، ومدّ لعين الفعل في: "علّمّ".

ب – الفعل الثلاثيّ المزيد بحرفين، وله عندهم خمسة أبنية، هي:

– اِنفعل، مثل: اِنكسرَ

– اِفتعلَ، مثل: اجتمعَ

– اِفعلّ، مثل: اِحمرَّ

– تفعّلَ، مثل: تعلّمَ

– تفاعلَ، مثل: تسابقّ

وبالتدقيق في هذه الأبنية، يجد الباحث أنّه ليس أيّ منها مزيد بحرفين حقيقة، فكلٌّ من: "اِنفعل، واِفتعل" مزيد بحرف واحد فقط، هو النون في الأوّل، والتاء في الثاني، وأمّا "اِفعلّ" فمزيد بمدّ الراء فيه. وأمّا همزة الوصل، فليست زيادة صرفيّة البتّة، وإنّما هي زيادة صوتيّة، لا أثر لها في المعنى، من قريب ولا من بعيد، فوجودها وسقوطها سيّان، وهي لا تبت إلّا ابتداء، وتسقط في درج الكلام. وعدّهم لها زيادة صرفيّة، ناجم عن خلط واضح بين ما هو صرفيّ، وما هو غير صرفيّ. فهمزة الوصل زيادة صوتيّة صرفة، لم يؤتَ بها لمعنى، وإنّما لقضيّة صوتيّة، هي تجنّب ابتداء المقطع بصامتين، فليس في العربيّة مقطع من هذا النوع: (ص ص ح)، وكذلك لا تسمح العربيّة بابتداء المقطع بصامت طويل(مشدّد)، قال بروكلمان(1868–1956م): "لا يمكن بحسب قوانين المقاطع في اللّغات الساميّة أنْ يلتقي صامتان في أوّل الكلمة؛ ولذلك فإنّه إذا وُجد مثل هذين الصوتين في صيغة ما، نشأت حركة جديدة قبل الصوت الأوّل، ونادراً بعده، وكوّنت معه مقطعاً مستقلاً"[57]. والحركة التي يُؤتى بها لا تحلّ المشكلة؛ لأنّ المقطع في العربيّة، والساميّات عموماً لا يبتدئ بحركة البتة. وللتخلّص من هذا المأزِق الصوتيّ، تُحقّق الحركة، فينشأ نتيجة لذلك همزة، هي ما يُعرف بهمزة

(57) فقه اللّغات الساميّة، ص73 ، وينظر: أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة، ص72.

الوصل، قال بروكلمان: "كلّ حركة في أوّل الكلمة في اللّغات الساميّة، تُنطق في الأصل محقّقة، بمعنى أنّها تُسبق بهمزة"(58).

وأمّا البناءان الأخيران: تفعّلَ، وتفاعل، فكلّ منهما مزيد بحرف واحد فقط، هو التاء، إلى جانب مدّ (تشديد) عين الفعل في: "تفعّلَ"، ومدّ حركة فاء الفعل في: "تفاعلَ".

ج- **الفعل المزيد بثلاثة أحرف**، وله عندهم أربعة أبنية، هي:

أ - اِستفعلَ، مثل: استغفر

ب - اِفعوعلَ، مثل: اِغدودن

ت - اِفعالّ، مثل: اِصفارّ

ث - اِفعوّلَ، مثل: اِخروّطَ

وفي الواقع، ليس أيّ من هذه الأبنية مزيداً بثلاثة أحرف حقيقة، فباطّراح همزة الوصل جانباً، نقول: إنّ "استفعل" مزيد بحرفين فقط، هما السين والتاء، و"اِفعوعل" مزيد بحرفين أيضاً هما: الواو، والدال الثانية، و"اِصفارّ" مزيد زيادة داخليّة قوامها مدّ حركة العين، ومدّ (تشديد) لام الكلمة، أي الراء، وأمّا "اِخروّط" فمزيدة بالواو الطويلة(المشدّدة).

ونخلص من هذا كلّه إلى القول: إنّ القدماء ومتابعوهم، قد خلطوا بين الزيادة الصرفيّة، والزيادة الصوتيّة، وبين الزيادة الخارجيّة، والزيادة الداخليّة الناجمة عن تنمية "مدّ" صامت أوحركة. والغريب في الأمر، هو أنّ القدماء أنفسهم كانوا يعون جيّداً أنّ همزة الوصل، زيادة صوتيّة، قال الخليل بن أحمد: "والألف في: اسحنكك، واقشعرّ، واسبكرّ، ليست من أصل البناء، وإنّما أُدخلت هذه الألفات في الأفعال، وأمثالها من الكلام، لتكون الألف عِماداً وسُلّماً إلى حرف البناء"(59). وهذا الكلام يدلّ بكلّ وضوح على أنّ همزة الوصل زيادة

(58) فقه اللّغات الساميّة، ص41.

(59) معجم العين، 1/49.

صوتيّة لا صرفيّة، ومع ذلك يُصرّون على إدراجها ضمن الزيادات الصرفيّة، وهذا خلط عجيب بين المستويات اللّغويّة.

ثالثاً: المستوى النحويّ

من أبرز الأمثلة على أثر المعنى اللّغويّ في المستوى النحويّ، تعريفهم البدل بأنّه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، قال ابن مالك(672 ه):

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمّى بدلا[60]

وهذا التعريف ما هو في الواقع إلّا إعادة صياغة لتعريف ابن الحاجب(646 ه) للبدل بأنّه: "تابع مقصود بالذكر، وذُكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد"[61]. وكلا التعريفين مستلهم على ما يبدو من قول ابن السرّاج (316ه): "وحقّ البدل وتقديره، أنْ يعمل العامل في الثاني كأنّه خالٍ من الأوّل[62].

إنّ البدل من وجهة نظرهم هو العنصر الأهمّ، وهو المقصود بالحكم دون المتبوع. وهذا التعريف، وهذا الفهم للبدل مبنيّ – من وجهة نظري- على أساس المعنى اللّغويّ للبدل؛ إذ البدل لغة هو : العِوَض، أو الخَلَف من الشيء؛ أي ما يسدّ مسدّه، ويُغني غناءه[63]. والتسليم لهم بهذا التعريف الذي يعدّ البدل هو المقصود بالحكم دون المبدل منه، يجعل المبدل منه في حكم اللّغو. وهذا ينطوي على إساءة مبطّنة، غير مباشرة، وغير مقصودة، لكلام اللهّ سبحانه، وكلام نبيّه صلّى اللهّ عليه وسلّم، وكلام العرب المشهود لهم بالفصاحة والبلاغة واللّسن.

(60) شرح الكافية الشافية، 1/574.

(61) الإيضاح في شرح المفصّل، 1/449.

(62) الأصول في النحو، ج2، ص46.

(63) لسان العرب" بدل"، والأشباه والنظائر1/215 ، والكلّيّات، ص231.

إنّ تعريفهم للبدل، ونظرتهم إليه على هذا النحو، يجعله العنصر المعتمد بالحكم، والمقصود بالكلام، وأنّ المبدل منه عنصر ثانويّ، يُؤتى به خدمة للبدل فقط، أي مجرّد توطئة وتمهيد لذكره، بحيث يصبح المتبوع كأنّه هو التابع، والتابع هو المتبوع، مع أنّهم يُقرّون أنّ وظيفة البدل هي الإيضاح والتبيين، قال المبرّد: "إنّما هو في الحقيقة تبيين، ولكنْ قيل بدل؛ لأنّ الذي عمل في الذي قبله، قد صار يعمل فيه بأنْ فُرّغ له"[64]، فهو من حيث الوظيفة كالنعت تماماً، ولكنّهم فرّقوا بينهما شكليّاً بأنّ البيان والإيضاح في البدل مقدّم، وفي النعت مؤخّر[65]. وهذا تفريق انطباعيّ، وهو تفريق أشدّ من الحقيقة؛ نظراً إلى أنّ ما بين البدل والنعت من الوشائج، وأوجه التشابه، يجعل البيان والإيضاح فيهما على سنن واحد، وهذا ما يُفصح عنه كلام ابن جنّي(392 هـ)، قال في الخصائص: "وحدّثنا أبو عليّ أنّ الزياديّ سأل أبا الحسن عن قولهم: مررت برجل قائمٌ زيدٌ أبوه. أأبوه بدل أم صفة؟ قال: فقال أبو الحسن: لا أبالي بأيّهما أجبت"[66]. وعلّق ابن جنّي على كلام أبي الحسن هذا، قائلاً: "أفلا ترى إلى تداخل الوصف والبدل؟"[67].

والذي نخرج به من كلام أبي الحسن الأخفش(215 هـ) هو أنّ النعت والبدل من حيث الوظيفة النحويّة متماثلان. وقد نصّوا على أنّ التبيين والإيضاح في النعت لا يتمّ بالنعت وحده، وإنّما بالنعت والمنعوت كليهما، قال ابن يعيش(643 هـ): "فإنْ قيل: فكيف تكون الصفة بياناً للموصوف وهي أعمّ منه؟ قيل: البيان منه إنّما حصل من مجموع الصفة والموصوف؛ لأنّ مجموعهما أخصّ من كلّ واحد منهما منفرداً، فزيد الطويل، أخصّ من زيد وحده، ومن الطويل وحده، ولذلك كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد"[68]، وإذا كان الأمر كذلك مع النعت، وجب أنْ يكون الأمر كذلك مع البدل، فليس البدل هو المقصود بالحكم وحده، وليس المبدل منه في حكم الساقط كما وصفوا، والدليل

(64) المقتضب، 4/295، ويُنظر: شرح المفصّل3/63.

(65) شرح المفصّل3/63.

(66) الخصائص، 2/428.

(67) المرجع السابق، نفس المكان.

(68) شرح المفصّل، 3/58.

على أنّ المبدل منه ليس ملغىً، وليس في حكم الساقط، قول القائل: زيدٌ رأيت أخاه عمراً، فلو كان المبدل منه في حكم الساقط، لكان تقدير الجملة: زيدٌ رأيت عمراً، فتخلو الجملة الفعليّة الواقعة خبراً- كما هو ظاهر- من ضمير يربطها بالمبتدأ، وهذا ممتنع البتّة[69]، ويدلّ عليه أيضاً، قول الأعشى (8 هـ) يصف ثوراً:

فكأنّه لهق السراة كأنّه ما حاجبيه معيّنٌ بسواد[70]

حيث جاء خبر " كأنّ" "معيّن" مفرداً مراعاة للمبدل منه؛ ضمير الغيبة المفرد الذي هو اسمها، وليس مراعاة للبدل المثنّى: "حاجبيه"، اللّذين جعلهما في حكم ما لم يُذكر، ولذلك أفرد الخبر، ولو جعل الاعتماد على البدل لثنّى الخبر[71]، ومثله قول الآخر:

إنّ السيوف غدوَّها ورواحَها تركت هوازن مثل قرن الأعضب[72]

حيث راعى الشاعر في خبر "إنَّ" المُبدل منه، وهو السيوف، فقال: تركت، ولم يُراع البدل، وهو: "غدوَّها ورواحَها"، وجعله في حكم المُلغى؛ إذْ لو أنّه لم يُلغِ البدل، ولم يطّرحه، لتعيّن عليه أنْ يقول: تركا[73]. وهذا دليل آخر على أنّ المبدلَ منه ليس مُطّرحاً، ولا أنّه غير مقصود بالنسبة.

وينبني على هذا، أنّ عمليّة البيان والإيضاح في باب البدل، إنّما تتمّ بالبدل والمبدل منه معاً، كما هو الحال في النعت والمنعوت، ففي قولنا: قرأت عن أبي حفص عمر، عمليّة البيان والإيضاح لا تتمّ بالبدل: "عمر" وحده، ولا بالمبدل منه: "أبي حفص" وحده، وإنّا يتمّ ذلك بالبدل والمبدل منه كليهما، قال الرضيّ الإستراباذيّ: "نقول في بدل الكلّ إنّ الفائدة في ذكرهما معاً"[74].

(69) المرجع السابق، 3/66

(70) الكتاب، 1/161 وشرح المفصّل3/67

(71) شرح التسهيل3/339

(72) المرجع السابق، نفس المكان

(73) المرجع السابق، نفس المكان

(74) شرح الكافية 2/380.

ونخلص من هذا كلّه إلى القول: إنّ تعريفهم للبدل بأنّه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، لا يصدق إلّا على نوع واحد من أنواع البدل، ألا وهو بدل الغلط، الناجم عن عدم التنسيق بين الدماغ وأعضاء النطق، حيث يوجّه الدماغ إلى نطق شيء معيّن، وتقوم أعضاء النطق بنطق شيء آخر، بسبب الغلط أو النسيان؛ ولهذا لا يكون هذا النوع من البدل إلّا استدراكاً [75]، ولا يقع شيء منه في القرآن الكريم البتّة؛ لأنّه منزّه عن الغلط، ولا في كلام الفصحاء، ولا في الشعر الفصيح أصلاً[76]. ومن هنا لم يُسلِّم الرضيّ الإستراباذيّ للنحويّين تعريفهم البدل بأنّه التابع المقصود بالحكم دون المبدل منه، قائلاً: "أنا لا أُسلّم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكلّ هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلّا الغلط، فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود دون الأوّل ظاهر"[77]، وقد علّل ذلك بقوله: "وإنّما قلنا ذلك؛ لأنّ الأوّل في الأبدال الثلاثة[78] منسوب إليه في الظاهر، ولا بدّ أنْ يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر، كما يُذكر في الأبدال الثلاثة؛ صوناً لكلام الفصحاء عن اللّغو، ولا سيّما كلامه تعالى، وكلام نبيّه صلّى اللهّ عليه وسلّم، فادّعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة يصحّ أنْ يُنسب إليه لأجلها، دعوى خلاف الظاهر"[79].

ونختم كلامنا على هذه الجزئيّة من البحث بالقول: إذا كان تعريف القدماء للبدل بأنّه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، غير صالح، ولا مقبول، فما التعريف المناسب له يا تُرى؟ والجواب هو: أنّ الأنسب والأكثر مقبوليّة – من وجهة نظرنا– لكلٍّ من البدل والنعت، أنْ يتمّ تعريفهما على النحو الآتي:

النعت: تابع **مشتقّ** يُؤتى به زيادة في البيان والإيضاح

والبدل: تابع **جامد** يُؤتى به زيادة في البيان والإيضاح، أو استدراكاً.

---

(75) الأشباه والنظائر، 3/221.

(76) شرح المفصّل3/66، وشرح الكافية 2/386.

(77) شرح الكافية 2/380.

(78) يقصد: بدل كلّ من كلّ، وبدل بعض من كلّ، وبدل الاشتمال.

(79) شرح الكافية، 3/380.

المراجع

1 – إبراهيم أنيس، **الأصوات اللّغويّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط 5، القاهرة، 1975م.

2 – أحمد الحملاويّ، **شذا العرف في فنّ الصرف**، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط 16، القاهرة، 1965م.

3 – أحمد مختار عمر، **البحث اللّغويّ عند الهنود**، دار الثقافة، بيروت، 1972م.

4 – برجشتراسر، جوتلف، **التطوّر النحويّ للّغة العربيّة**، إخراج وتصحيح وتعليق: رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض، 1982م.

5 – بروكلمان، كارل، **فقه اللّغات الساميّة**، ترجمة : رمضان عبد التوّاب، الرياض، 1977م.

6 – ابن جنّي، أبو الفتح عثمان:

أ – **الخصائص**، تحقيق: محمّد علي النجّار، القاهرة،1952–1956م.

ب – **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، ط1، دمشق، 1985م.

ت – **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ط1، القاهرة، 1954م.

7 – ابن الحاجب، أبو عمرو، عثمان، **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، 1982م.

8 – الخليل بن أحمد، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزوميّ، وإبراهيم السامرّائيّ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، د.ت.

9 – داود عبده، **دراسات في علم أصوات العربيّة**، مؤسّسة الصباح، الكويت، د.ت.

10 – الرضي الإستراباذي، محمّد بن الحسن :

أ – **شرح الشافية**، تحقيق: محمّد نور الحسن، ومحمّد الزفزاف، ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، 1975م.

ب – **شرح الكافية**، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، بنغازي، 1978م.

11 – رمضان عبد التوّاب، **المدخل إلى علم اللّغة**، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة، 1980م.

12 – ابن السرّاج، أبو بكر، محمّد بن سهل، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرسالة، ط 1، بيروت، 1985م.

13 – سوسير، فرديناند، **دروس في الألسنيّة العامّة**، ترجمة: صالح القرمادي، ومحمّد الشاوش، ومحمّد عجينة، الدار العربيّة للكتاب، طرابلس/ ليبيا، وتونس، 1985م.

14 – سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار القلم، ودار الكتاب العربيّ للطباعة والنشر، والهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، 1973–1975م.

15 – السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبدالله، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلميّة، ط1، بيروت، 2008م.

16 – السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسّسة الرسالة، ط1، بيروت، 1985م.

17 – شاده، آرتور، **علم الأصوات عند سيبويه وعندنا**، محاضرة نُشرت بصحيفة الجامعة المصريّة، السنة الثانية، العدد الخامس، القاهرة، 1931م.

18 – الشايب، فوزي حسن:

أ – **أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربيّة**، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد، 2016م.

ب – **"كتاب سيبويه، بتحقيق: عبد السلام هارون، ملحوظات ومآخذ"**، مجلّة اللّسان العربيّ، العدد 76، الرباط، 2016م.

ت – **محاضرات في اللّسانيّات**، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد، 2016م.

19 – فندريس، جوزيف، **اللّغة**، ترجمة: عبد الحميد الدواخليّ، ومحمّد القصّاص، القاهرة، 1950م.

20 – عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة**، مطبعة جامعة القاهرة، والكتاب الجامعيّ، القاهرة، 1977م.

21 – ابن مالك، جمال الدين، محمّد بن عبد الله:

أ – **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيّد، ومحمّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، 1990م.

ب – **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: على محمّد معوّض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلميّة، ط 1، بيروت، 2000م.

22 – المبرّد، أبو العبّاس، محمّد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1963–1968م.

23 – محمّد المبارك، **فقه اللّغة وخصائص العربيّة**، دار الفكر، ط 6، بيروت، 1975م.

24 – محمّد محيي الدين عبد الحميد، **دروس التصريف**، المكتبة التجاريّة الكبرى، القاهرة، 1931م.

25 – محمود السعران، **علم اللّغة، مقدّمة للقارئ العربيّ**، دار الفكر العربيّ، القاهرة، د. ت.

26 – مكّي بن أبي طالب القيسيّ، الرعاية، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربيّة، القاهرة، د. ت.

27 – ابن منظور، محمد بن مكرّم، **لسان العرب**، تصحيح: أمين محمّد عبد الوهّاب، ومحمّد الصادق العبيديّ، دار إحياء التراث العربيّ، ومؤسّسة التاريخ العربيّ، ط2، بيروت، 1997م.

28 – ابن يعيش، موفّق الدين، يعيش بن عليّ، **شرح المفصّل**، مكتبة المتنبّي/ القاهرة، وعالم الكتب/ بيروت، د. ت.

29 - Al- Ani, Salman, **Arabic Phonology**, Mouton, the Hague, Paris, 1970.

30 - Jones, Daniel, **An outline of English phonetics**, Cambridge university press, Cambridge, 1972.

31 - Robins. R. H, **General Linguistics, an introductory survey**, 2nd edition, 1971, 3rd impression, 1978, Longman group, Hong Kong.

32 – (مجهول المؤلّف)، **رسائل إخوان الصفا، وخلّان الوفا**، دار صادر، بيروت، د. ت.